http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1563) السنة السادسة - الخميس (23) تموز 2009

سعياً لتغطية نشاطاته في الإقراض التنموي

الدباغ: زيادة رأس مال المصرف الصناعي بنحو أكثر من ٢٤ مليار دينار

بغداد / المدى

وافق مجلس الوزراء على طلب وزارة المالية بزيادة رأس مال المصرف الصناعي من (٤٠٠) مليون دينار الى (٢٥) مليار دينار وذلك استنادا الى أحكام المادة (١٠) من قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل وتمويل الزيادة البالغة (٢٤،٦) مليار دينار من حساب الاحتياطي العام المتراكم من خلال القيود المحاسبية دون تحمل الخزينة العامة أية أعباء مالية.

وقال الدباغ بحسب بيان لمكتبه تسلمت (المدى) نسخة منه أن الموافقة على زيادة رأس مال المصرف الصناعي تأتي من أجل تغطية نشاطات المصرف في مجال القروض التنموية طويلة الأجل ولتغطية متطلبات الاكتتاب في زيادة رأس مال الشركات الصناعية والمالية التي يساهم فيها المصرف حفاظاً على شكلها القانوني مع المساهمة في تأسيس الشركات الجديدة والذي يعد من أهم أهداف المصرف الصناعي.

ولفت الدباغ الى أن المصرف الصناعي له أهمية كبيرة في النهوض بالصناعة الوطنية وتشجيع استثمار رؤوس الأموال المحلية في المشاريع الصناعية الوطنية من خلال القيام بعدة أنشطة منها إقراض المشاريع الصناعية الجديدة لأغراض البناء وشراء المكائن وكذلك لإدارة شؤون العمل مشيرا الى ان تأسيس المشاريع الصناعية والمشاركة فيها يعطي للمصرف الصناعي دوراً كمؤسس أو مساهم كبير مع القطاع الخاص أو الشركات العامة الأخرى لإقامة الشركات المساهمة المختلطة والخاصة.

وبين الدباغ أن من أهداف المصرف الصناعي القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية والمالية اللازمة لإنشاء المشاريع الصناعية الجديدة أو من أجل النهوض بالمشاريع الصناعية القائمة وتوسيعها وتوسيع إنتاجها مع القيام بممارسة نشاط الصيرفة التجارية الشاملة لافتا الى ان المصرف الصناعي شهد تطورا بممارسة نشاطه التخصصي منذ تأسيسه في الأربعينيات.

وأشار الدباغ الى ان رأس مال المصرف زيد خلال هذه الفترة عدة مرات ليتناسب وحجم المهام الملقاة على عاتقه وقد أصبح رأس ماله المدفوع نهاية عام ٢٠٠٠ (٤٠٠) مليون دينار حيث أن رأس ماله المدفوع لا يمكن زيادته من أرباحه المتحققة استنادا الى قانون توزيع الأرباح الذي يقضي بتوزيع الأرباح بنسب مختلفة على احتياطي التوسعات وحصة الخزينة واحتياطي رأس المال ولان المصرف الصناعي خضع لقانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ بقي رأس ماله على حاله حتى نهاية عام ١٩٩٩ حتى تمت الزيادة الى (٤٠٠) مليون دينار من تحويل جزء من مبالغ الاحتياطيات البالغة بحدود ملياري دينار الى رأس مال في نهاية عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠٣ وضع المصرف خطة إئتمانية لدعم النشاط الصناعي الخاص بحدود (١،٢٥٠) مليار دينار وبات المصرف بحاجة ماسة الى زيادة رأس ماله الى مليار دينار ليتمكن من أداء دوره التنموي وخصوصاً ما يتعلق بالنشاط الصناعي حيث يمكن للمصرف أن يقوم بذلك من خلال عدة وسائل لذا فان الحاجة ملحة في الوقت الحاضر الى زيادة رأسمال المصرف الى(٢٥) مليار دينار ليتسنى له القيام بمهامه على أكمل وجه انسجاماً مع التوجيهات النافذة للبنك المركزي العراقي.

وأكد الدباغ أن الزيادة في رأس مال المصرف الصناعي لها مبررات قانونية وأخرى فنية ذلك لان البنك المركزي قد ألزم المصارف كافة بحد أدنى من رأس المال المدفوع وبما لا يقل عن (١٠) مليارات دينار وكذلك ألزم المصارف كافة بضرورة رفع رؤوس أموالها الى (٢٥) مليار دينار كل ذلك من أجل أن تتمكن المصارف من منافسة المصارف الأجنبية التي حصلت الموافقة على ممارسة أنشطتها داخل العراق وكذلك لتتمكن المصارف العراقية من منافسة المصارف الأجنبية في الداخل والخارج أما المبررات الفنية فأن المصرف الصناعي يعتمد في تمويل نشاطاته على موارده الذاتية أي رأس ماله والاحتياطي حيث أن القروض الصناعية التي يمنحها لدعم الصناعة الوطنية كلها قروض متوسطة وطويلة الأجل وأن من أهدافه المساهمة في تأسيس الشركات الصناعية والمالية الجديدة الخاصة منها والمختلطة ما يعني حاجته الى السيولة الكافية لتحقيق هذا الغرض وليتمكن من الإيفاء بالتزاماته تجاه الشركات ومن أجل المحافظة على نسبة مساهمة القطاع العام فيها.

الصنـــاعـة تبحـث مـع وفد جيكـي آفـاق التعـاون المشتـــرك

بغداد / المدى

بحث وكيل وزارة الصناعة والمعادن لشؤون الشركات محمد عبد الله العاني مع السفير الجيكي في بغداد بيتر فوزنيستا وعدد من رجال الأعمال الجيك مجالات التعاون الصناعي مع جمهورية الجيك .

وذكر مصدر في الوزارة بحسب (وكالة أنباء الإعلام العراقي / واع) انه "جرى خلال اللقاء بحث عدد من المشاريع المشتركة التي يمكن للشركات الجيكية الدخول والاستثمار فيها مع شركات عراقية تابعة لوزارة الصناعة والمعادن والتي سبق وان طرحت الوزارة ملفاتها للاستثمار ،مبينا إن التعاون من المؤمل ان يشمل استحداث ورش صيانة لإعادة تأهيل وصيانة المكائن الزراعية للقطاع الخاص في بعض مدن العراق وكذلك الساحبات والآليات الزراعية.

وأشار المصدر الى إبرام العديد من الشراكات ما بين الشركات العراقية ونظيراتها الجيكية في قطاعات صناعة مصافي النفط حيث سبق لشركاتنا تزويد وزارة النفط بمصاف صغيرة بطاقة إنتاجية تبلغ ١٠ آلاف برميل/ يوم، ومن خلال التعاون مع الشركات الجيكية سنقوم بإنتاج مصاف ذات طاقات تصل بين ٣٠ـ ٧٠ ألف برميل/ يوم، فضلا عن تحسين مستوى الإنتاج في مجال التكرير".

وبين المصدر إن "هناك مجالات أخرى من بينها تطوير صناعة السيراميك والزجاج والأسمدة الزراعية وإنشاء معمل (الميثانول) المهم في الصناعة العراقية".

من جانبه أكد "السفير الجيكي رغبة حكومته ورجال الأعمال الجيك الدخول للسوق العراقية وإبداء استعدادهم لتنفيذ المشاركة في المشاريع الصناعية بهدف تطوير الصناعة العراقية والمساهمة في إعادة اعمار العراق . كما وقدم السفير دعوة رسمية لوزير الصناعة والمعادن فوزي فرنسوا حريري لزيارة جمهورية الجيك، وزيارة وتبادل الزيارات الفنية والتقنية للاطلاع على الحاجة الفعلية للصناعة في العراق".

هيئة الأوراق المالية تقرر افتتاح فروع لشركات الوساطة في المحافظات

بغداد / المدى

قررت هيئة الأوراق المالية افتتاح فروع لشركات الوساطة في المحافظات لغرض تشجيع النشاط الاقتصادي وحماية المستثمرين في الأوراق المالية في جمهورية العراق وتوسيع نشاط تداول الأوراق المالية في المحافظات كافة.

وقال رئيس الهيئة عبد الرزاق داود السعدي في بيان بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا): ان الهيئة أصدرت تعليمات لتنظيم عمل هذه المكاتب تضمنت قيام الوسيط بتقديم طلب رسمي الى مجلس المحافظين يتضمن رغبته في تأسيس فرع لشركة الوساطة المسجلة في سوق العراق في المحافظات مرفقاً بها قرار الهيئة العامة بذلك على أن يتضمن الطلب تخويل شخص لإدارة الفرع والذي يجب أن يكون قد أجتاز أحدى الدورات التأهيلية التي نظمها سوق بغداد المنحل أو سوق العراق للأوراق المالية.

كما يتضمن تقديم دراسة جدوى اقتصادية يتم إعدادها من قبل مكتب استشاري متخصص ويوافق عليها مجلس المحافظين والهيئة، وان لا يقل رأس مال شركة الوساطة الراغبة في فتح فروع عن ما حددته تعليمات كفاية را س المال الصادرة عن الهيئة.

واشترطت التعليمات على كل شركة وساطة تقدم طلباً لفتح فروع ان تمارس نشاطها بالتداول وبشكل مستمر لمدة لا تقل عن سنة سابقة لتاريخ تقديم الطلب، إضافة الى عدم إحالتها الى لجنة تحقيقية ولم تعاقب خلال سنه سابقة لتقديم الطلب.

وأشارت التعليمات الى ان يكون المدير المفوض لشركة الوساطة مسؤولاً مسؤولية كاملة عن اعمال الفرع ويتعهد ان يتحمل التبعات القانونية والمالية كافة عن أية إجراءات او مخالفات قد يرتكبها الفرع ،كما يتعهد مدير الفرع بعدم مزاولة اي عمل او نشاط تجاري في تلك المحافظة ما عدا اعمال الوساطة وتنسيقها مع مقر الشركة الرئيسي في بغداد.

وأضاف: كما تضمنت تقديم كشف باسماء العاملين في الفرع الى السوق والهيئة ،والالتزام بعدم التعامل النقدي الا من خلال المصارف باستخدام الصكوك وإرسال واستلام الحوالات من قبل مصرف المقاصة او احد المصارف المعتمدة لدى السوق لأغراض شراء وبيع الأوراق المالية حصرا في السوق، على ان تعين الشركة مدير رقابة داخلية متفرغا لرقابة نشاط الفروع ويقدم تقرير أسبوعي للمدير المفوض عن التسويات في الشركة كافة ويكون هذا التقرير خاضعاً لرقابة السوق.

الوركاء يطالب الحكومة بدعم المصارف الخاصة

بغداد / المدى

طالب المدير المفوض لمصرف الوركاء للاستثمار محمد السامرائي الحكومة بوضع سياسة مالية واضحة اتجاه المصارف الخاصة والتعامل معها على قدر المساواة مع المصارف الحكومية.

وقال السامرائي في تصريحات صحفية ان العراق يحتاج الى قرار اقتصادي موحد وان أضرارا مادية كبيرة لحقت بالمصارف الخاصة بعد قرار وزارة المالية لدوائر الدولة بعدم التعامل معها.

واوضح ان قرار وزارة المالية الذي صدر في كانون الثاني من العام الحالي لدوائر الدولة بعدم فتح حساباتها في المصارف الخاصة وغلقها ان كانت مفتوحة ونقل جميع المبالغ الى المصارف الحكومية ادى الى الحاق ضرر كبير فيها اثر سحب تلك الدوائر أموالها المودعة.

وزيرة الاعمار والإسكان: لا حل لازمة السكن دون الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي

بغداد / المدى

أقرت وزيرة الاعمار والإسكان بيان دزه يي "بصعوبة القضاء على أزمة السكن دون إسناد عمل الوزارة من قبل شركات القطاع الخاص المحلية والأجنبية وفتح المجال لها للاستثمار في هذا القطاع". وقالت دزه ئي لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا)" ان الوزارة لا تستطيع وحدها ان تنجز حاجة العراق الفعلية من الوحدات السكنية ". وفندت دزه يي" الاتهامات الموجهة للوزارة بالتقصير في تنفيذ استراتيجية تشييد وبناء الوحدات السكنية ، وان الوزارة أنجزت خلال السنوات الأخيرة عددا من المجمعات السكنية في بغداد والمحافظات بالرغم من الظروف غير المستقرة التي عاشها العراق خلال تلك الفترة".

ودعت الى" تنسيق الوزارات والجهات المعنية جهودها مع الوزارة في هذا الشأن".

وأشارت الى" ان مشاركتها في المؤتمرات الخاصة بقطاع الاسكان في مختلف دول العالم، أكدت رغبة الشركات العربية والأجنبية للدخول في السوق العراقية والاستثمار في هذا القطاع".

ويذكران استراتيجية التنمية الوطنية أكدت الحاجة الى اكثر من مليوني وحدة سكنية للقضاء على ازمة السكن.

استمرار نقل البضائع التجارية من ميناء مرسين التركي

بغداد / المدى

اتفقت غرفة تجارة بغداد مع غرفة تجارة مدينة مرسين التركية على استمرار عمليات نقل البضائع التجارية من خلال ميناء مرسين القريب من الحدود العراقية. وقال مصدر مسؤول في الغرفة لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا): ان وفدا من الغرفة زار المدينة التركية مؤخرا واجرى عددا من اللقاءات مع رجال الاعمال والشركات التركية واللقاء بإدارة ميناء مرسين. واضاف ان الغرفة أكدت على تطوير آليات نقل البضائع ،حيث ان تسعيرة النقل من خلال هذا الميناء هي اقل من مثيلاتها في الموانئ الأخرى.

وأكد المصدر مناقشة مواضيع تقوية العلاقات التجارية بين رجال الاعمال العراقيين ونظرائهم الاتراك في مرسين والعمل على تطوير العلاقات الثنائية بين غرفتي بغداد ومرسين وإيجاد قاعدة معلومات متبادلة لخدمة التجار ورجال الاعمال في البلدين.

يذكر ان الغرفة طالبت بحل المشاكل التي تواجه التجار العراقيين المستوردين خلال عمليات نقل بضائعهم من موانئ البصرة.

من الواقع الاقتصادي

القروض وتنشيط القطاع الخاص

عـباس الغالبـي

تتعالى دعوات من نخب اقتصادية ومتخصصين لضرورة ان تتجه الحكومة الى اقراض القطاع الخاص سعيا لتفعيل دوره التنموي وأخذه لدور الريادة في الدورة الاقتصادية في ظل مرحلة التحول الاقتصادي الجارية في البلد ، وفي الوقت الذي ينتظر من القطاع المصرفي بشقيه الحكومي والأهلي ان يتبنى هذه الدعوات الاقراضية ألا ان التوجس من جهة مازال يلازم المصارف الأهلية، وانخفاض رأس المال للمصارف الحكومية ولاسيما التخصصية منها (الصناعي والزراعي) وعدم تلبيتها للطلب والحاجة المتزايدة من جهة أخرى تمثل معضلة أمام السياسة الاقراضية التي يراها المراقبون انها غاية في الاهمية في الوقت الحاضر بسبب ضعف أداء القطاع الخاص وهجرة رؤوس الأموال وضعف الثقة بين المصارف والمقترضين.

واذا كانت السياسة الاقراضية الخجولة التي تعتمدها الحكومة في دعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة لا تلبي أدنى مستلزمات هذه المشاريع فان سياسة المصارف الخاصة تكاد لا تختلف عن مثيلاتها الحكومية حيث تشير المؤشرات بهذا الاتجاه الى انحسار مبدأ الاقراض بشتى أنواعه ويعزو كثير من المراقبين أسباب هذا الانحسار الى ضعف الثقة، ما يتطلب إعادة النظر بهذه السياسة من قبل الجهاز المصرفي الحكومي والخاص على حد سواء يوازيه دعم حكومي واضح لسياسة الاقراض وبوتيرة متصاعدة وعن طريق جميع الصارف الحكومية وليس المتخصصة فقط، ويمكن لنا ان نشير الى مبادرة وزارة المالية بزيادة رأس مال المصرف الصناعي والتي تصب بالاتجاه الذي نتحدث عنه، وان كانت غير ملبية لطبيعة الحاجة الفعلية الا انها خطوة أولى قد تعقبها خطوات جادة لتنشيط عملية الاقراض في ظل التوجه الحالي لتفعيل المنظومة المصرفية في العراق ولاسيما الحكومية منها والتي تهيمن على ما نسبته ٩٥٪ من النشاط المصرفي العام وهذه النسبة تمثل مدى سيطرة المصارف الحكومية بالرغم من تفوق رأس مال المصارف الأهلية على الحكومية .

وتبقى سياسة الاقراض بحاجة الى تفعيل اكبر والى تنشيط أعلى في ظل الاتجاه الاستثماري والذي يتيح للقطاع الخاص الدخول في مشاريع تنموية مستمرة ومتواصلة ولن يكون ذلك ممكنا الا بتوافر ممكنات الاقراض من دعم حكومي وإجراءات عاجلة لتسهيل عمل المصارف الحكومية والخاصة.

abbas.abbas80@yahoo.com

جمهورية العراق
وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة لكبريت المشراق
مناقصة رقم ١٠/م/ك ب م / ٢٠٠٩
تجهيز مواد البناء المقاوم للحامض

تعلن الشركة العامة لكبريت المشراق / الموصل أحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن ، عن إعلان مناقصة خارجية لشراء (مواد البناء المقاوم للحامض) .

للحصول على شروط المناقصة ومواصفاتها الفنية يمكن مراجعة مقر الشركة في المشراق / جنوب الموصل ، او مكتب المتابعة في بغداد الكائن في البتاوين/ شارع مستشفى السعدون الأهلي/ عمارة شركة الملاحة العربية / الطابق الاول ، لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠دينار) (مائة الف دينار لا غيرها) غير قابل للرد ، على ان تقدم العروض داخل ثلاثة ظروف مغلقة ومختومة مرفقا معها التأمينات المطلوبة البالغة (١٪) من قيمة العرض بموجب صك أو خطاب ضمان وتودع في صندوق العطاءات في مقر الشركة في المشراق وخلال موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة ظهرا ليوم (الأحد) الموافق ٢٠٠٩/٨/١٦ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان ، علما ان الشركة غير ملزمة بقول أوطأ العطاءات سعراً أو أي عطاء آخر وسيتم إهمال العروض غير المستوفية لشروط المناقصة .

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع شركتنا : www.mishraqsulphur.com
وموقع وزارة الصناعة والمعادن : www.industry.gov.iq

رقم المناقصة	المادة المطلوبة	الكمية
١٠/م/ ك ب م /٢٠٠٩	مواد البناء المقاوم للحامض	٢٠٠٠ كيلو غرام

المدير العام

جمهورية العراق
وزارة الصناعة والمعادن
شركة الفارس العامة
(شركة عامة)
الدائرة : الشؤون التجارية
العدد: ١/٣٤/
التاريخ: / /٢٠٠٩

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF INDUSTRY & MINERALS
AL-FARIS STATE CO.
(STATE CO.)
REF.No.: 34/1/
Date: / / 2009

الى كافة الشركات والمكاتب
م/ اعلان مناقصة رقم ١٦/ ف ا ر/ ٢٠٠٩

تعلن شركة الفارس العامة احدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن عن اعلان المناقصة المحلية المرقمة ١٦/ ف ا ر/٢٠٠٩ الخاصة (بناء مطعم تعاوني متكامل وبناية التفتيش الهندسي والطبابة) فعلى الراغبين بالاشتراك في هذه المناقصة اعلاه مراجعة الدائرة التجارية في مقر الشركة في خان ضاري قرب محطة تعبئة الوقود لاستلام نسخة من الشروط العامة لقاء مبلغ قدره (٥٠٠٠٠) دينار فقط خمسون الف دينار غير قابل للرد ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان الاخير ويهمل أي عطاء يرد بعد فترة غلق المناقصة وفق الشروط التالية:

١- ان يكون التقديم داخل ثلاثة ظروف (فني، تجاري، مستمسكات) مغلقة ومختومة ومدون عليها رقم المناقصة واسم المناقصة وان المستمسكات المطلوبة هي:.
- شهادة تسجيل الشركة او المكتب الصادرة والمجددة من وزارة التجارة.
- هوية تصنيف المقاولين الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي.
- تقديم براءة ذمة من الضريبة من احد فروع ضريبة الدخل للسنة الحالية.
-يلتزم المشارك بالمناقصة بتقديم تأمينات اولية مقدارها (١٪) من قيمة العطاء بصك مصدق او خطاب ضمان نافذ لمدة ثلاثة اشهر ومن مصرف عراقي معتمد او كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض صادرة عن الحكومة العراقية.
- وصل شراء المناقصة.
٢-ان يتضمن الظرف التجاري السعر النهائي للعرض وان السعر المقدم غير قابل للتفاوض وان يكون نافذاً لمدة ثلاثة اشهر.
٣-الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.
٤-يهمل أي عطاء غير مستوف للشروط اعلاه.
٥- على جميع المشاركين من المكاتب والشركات ممن لديهم استفسارات بخصوص المناقصة سيكون يوم (الخميس) الموافق ٢٠٠٩/٨/٦ موعدا للمؤتمر في مقر الشركة للاجابة على الاستفسارات.
٦- وبالامكان مراسلتنا على البريد الالكتروني لشركتنا لغرض الاستفسار:email: al-faris 2004@yahoo.com
وكذلك بالامكان الاطلاع على الشروط العامة والمواصفات للمناقصة على موقع وزارة الصناعة والمعادن: www.industry.goviq وموقع شركتنا www.fariseng.com
٧- وان آخر موعد لقبول العطاءات هو الساعة (١٢) ظهراً من يوم الاربعاء ٢٠٠٩/٨/١٢ ولا يقبل أي عطاء يرد بعد ذلك، كما تدعو الشركة كافة المشاركين لحضور اجراءات فتح العطاءات في الموعد اعلاه.

المدير العام
رئيس مجلس الادارة

وزارة الإعمار والإسكان - الهيئة العامة للطرق والجسور
إعلان مناقصة رقم (٢٠٠٩/٣٣)

تعلن الهيئة العامة للطرق والجسور إحدى تشكيلات وزارة الإعمار والإسكان عن اعادة مناقصة صيانة مفاصل التمدد المتضررة لجسر فلسطين في المحطة كم ٨٩ باتجاه بغداد (ممر الاياب) الجزء ط/٩ على طريق المرور السريع

على الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص المصنفين لدى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الراغبين بالاشتراك في المناقصة بدرجة لا تقل عن الصنف (الخامس) مراجعة مقر الهيئة في النهضة شارع المعتصم قرب المعارض خلف شركة الرشيد العامة للمقاولات الإنشائية لغرض شراء وثائق المناقصة بمبلغ قدره (٢٥٠٠٠) دينار خمسة وعشرون الف دينار) غير قابل للرد على ان يتم وضع المستندات التي تشمل العطاء والمستمسكات المدرجة لاحقا داخل ظرف مغلق ومختوم وموقع ومدرج عليه اسم ورقم المناقصة وموعد غلقها ويسلم الى سكرتارية لجنة فتح العطاءات في مقر الهيئة وان الهيئة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان ولا يتم قبول أي تحفظ من قبل المقاول يتعارض مع الإعلان ويترتب عليه كلف إضافية وآخر موعد لبيع الوثائق الساعة (١٢) من ظهر يوم ٢٠٠٩/٨/١٠ وآخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة ١٢/ من ظهر يوم ٢٠٠٩/٨/١١ وبإمكان مقدمي العطاءات الراغبين حضور عملية الفتح التي تجري في مقر الهيئة في الموعد آنفاً علما ان للهيئة منح سلفة مقدمة بنسبة (٧٪) من مبلغ العقد للمقاولين الأهليين (مقابل خطاب ضمان) وبنسبة (١٠٪) من مبلغ العقد للشركات الحكومية كحد أقصى .

المستمسكات المطلوب تقديمها مع العطاء :
١- هوية تصنيف صادرة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (سارية المفعول) أصلية + مصورة (النموذج البلاستيكي الجديد)
٢- هوية اتحاد المقاولين (مجددة) أصلية + مصورة
٣- شهادة التأسيس للشركات وإجازة ممارسة المهنة للمقاولين
٤- كتاب براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب النسخة الأصلية معنونة إلى الهيئة العامة للطرق والجسور ساري المفعول
٥- قائمة بالإعمال المماثلة المنفذة من قبل مقدم العطاء مؤيدة من الجهات المعنية
٦- قائمة بالمكائن والمعدات (مؤيدة من الجهات المعنية) والجهاز الفني من الاختصاصيين لدى مقدم العطاء
٧- الحساب الختامي مصادق من قبل محاسب قانوني .
٨- صك مصدق او خطاب ضمان صادر من مصرف معتمد (بكامل التأمينات الاولية) البالغة ١٪ من مبلغ العطاء (بالدينار العراقي) معنونة لأمر الهيئة العامة للطرق والجسور نافذاً لمدة (٣) أشهر
٩- وصل قبض المستندات .
١٠- عقد شراكة في حالة وجود شريك .

المدير العام